

## الاطار المؤسسي والتشريعي لحاكمية المؤسسات المالية التجربة الماليزية

د / سناء عبد الكريم الخناق  
الجامعة التكنولوجية الماليزية  
ماليزيا

### المستخلص

شاع استخدام مفهوم الحوكمة حديثا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم نتيجة الازمات المالية المتعددة التي شهدتها العالم، والتي تشير إلى النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة منشآت الأعمال والسعي إلى تعظيم أداء الشركات، ووضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وإدارياً وأخلاقياً. وقد قامت العديد من الدول المتقدمة بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعليات حوكمة الشركات، ورأت ان التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات اذا ماتم انجازها بشكل سليم فانها تمثل سبيل التقدم لكل من الافراد والمؤسسات والمجتمع ككل وتؤدي إلى تقليل المخاطر وتحفيز الأداء. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة، حاكمية المصارف والمؤسسات المالية واهميتها، من خلال اطار مؤسسي وقانوني، بالإضافة إلى التعرف على التجربة الماليزية في هذا الخصوص.

### Abstract

Recently, many world crises have happened; which lead many developed countries to take important steps in order to strengthen corporate governance activists, and maximizing corporate performance and developing schemes to avoid or reduce fraud and conflicts of interest. The application of the principles of good corporate governance if what has it done right, it's a way forward for each of the individuals, institutions and society as a whole and lead to risk reduction and stimulate performance. This study aims to shed light on the concept of corporate governance, governance of banks and financial institutions and their significance, through institutional and legislative framework, as well as to identify the Malaysian experience in this regard.

### المقدمة

لقد ادت الممارسات الادارية غير المسؤولة، بالإضافة إلى ضعف الرقابة والمتابعة، واستخدام اساليب جديدة لم تختبر لمعالجة الظواهر الجديدة التي تواجه منظمات الاعمال، والتي ينقصها الحكمة في تطبيقها إلى حصول الازمات المؤسساتية والاقليمية والعالمية والتي تشكل احد اهم التحديات التي تواجه منظمات الاعمال، والتي هددت ولا زالت تهدد الكثير من الكيانات الاقتصادية الكبيرة منها والصغيرة. واضحي الجميع يبحث عن مخرج لهذه الازمات التي اخذت تعصف بكافة ميادين الحياة، والمطالبة بإيجاد متطلبات ومعايير ومواثيق للحد وضبط التعامل مع السلوكيات غير المرغوب بها في منظمات الاعمال، وإلى محاربة

الفساد بكل اشكاله. بالاضافة الى محاولة تضافر الجهود لارساء قواعد ومواثيق سلوكية ضمانا لتحقيق الشفافية وحماية مصالح كافة الاطراف المتعاملة.

واتجهت انظار الجميع الى الحوكمة باعتبارها الوسيلة التي تهدف الى تعظيم أداء الشركات، ووضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وإدارياً وأخلاقياً. وقد قامت العديد من الدول المتقدمة بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعليات حوكمة الشركات، ورأت ان التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات اذا ماتم انجازها بشكل سليم فانها ستمثل الاداة التي تقدم لكل الافراد والمؤسسات والمجتمعات لرفع مستوى الاداء وتقليل المخاطر وتحفيز الأداء.

ويأتي هذا البحث لمناقشة المشكلة الرئيسة المحددة له والتي تنطلق من الكيفية التي يمكن للمؤسسات المالية ان تقوم بمسئوليتها في ظل توفير اطار قانوني ومؤسسي للحوكمة لغرض رفع كفاءة العمل فيها وضمان قدر من الثقة مع اصحاب المصالح، وبما يعزز استمرارها في السوق؟ اما الاهداف التي رسمت للبحث هي في التعرف على حوكمة الشركات والمؤسسات المالية، مبادئها، اهميتها، المزايا المتحصلة منها. بالاضافة الى محاولة تحديد اهم ملامح التجربة الماليزية والاطار المؤسسي والقانوني في مجال حوكمة مؤسساتها المالية.

وقد تم اعداد البحث في ستة محاور، كرس المحور الاول لمنهجية البحث. اما المحور الثاني والثالث فقد تناول اهم المفاهيم والمنطلقات لموضوع الحوكمة، ومحاولة ايجاد اطار لتناول موضوع حوكمة المصارف والشركات والمؤسسات المالية. اما المحورين الرابع والخامس فقد خصص للتجربة الماليزية في مجال الحوكمة والتعرف عليها ضمن اطار عمل يضمها، مع بيان اهم خصائص التجربة الماليزية في هذا المجال.

## المحور الاول: المنهجية

تتمحور المنهجية التي وضعت للبحث في تحديد مشكلة رئيسة تتفرع منها مجموعة من التساؤلات الفرعية يجري تحقيقها من خلال وضع مجموعة من الاهداف التي تم صياغتها لهذا الغرض، اضافة الى تناول الاهمية التي يشكلها هذا البحث للباحثين والمهتمين في مجال الحوكمة.

### اولاً: مشكلة الدراسة

تزايد اهتمام الحكومات والمؤسسات بشكل عام والمؤسسات المالية بشكل خاص بالحوكمة كاحد الحلول التي يمكن ان تنفذ من خلاله لاييجاد مجموعة من الخطوط الارشادية لتحسين ادائها، في ظل ما تتعرض له من ضغوطات ادارية واقتصادية وسياسية نتيجة ما سببته العولة من اتساع حجم الانشطة وانتقال رؤس الاموال عبر الحدود وضعف الرقابة والسيطرة عليها، اضافة الى تعدد الجهات المسؤولة عن ذلك. وتأتي مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس التالي الاتي:

كيف يمكن للمصارف والمؤسسات المالية القيام بمسئوليتها وتحقيق اهدافها واعتبارها منظومة واحدة في ظل اطار تشريعي ومؤسسي للحوكمة لغرض رفع كفاءة العمل فيها وضمان قدر من الثقة مع اصحاب المصالح، وبما يعزز استمرارها في السوق؟

اما التساؤلات الفرعية فهي:

- ما هو مفهوم حاكمية المؤسسات، اهميتها ومن المستفيد منها؟
- كيف يمكن تحقيق الحكم الرشيد للمؤسسات المالية؟
- ما هو الاطار القانوني والمؤسسي والتشريعي لحوكمة الجهاز المالي والمصرفي الماليزي؟

### ثانيا: اهداف الدراسة

للاجابة على تساؤلات البحث، تم وضع مجموعة من الاهداف التي نسعى من خلال هذا البحث لاجابة عليها:

- صياغة اطار مفاهيمي مؤسسي ورقابي للحوكمة يجمع اهم العوامل التي تضمن تطبيق الحوكمة.
- القاء الضوء على جوانب التجربة الماليزية في مجال حوكمة المؤسسات المالية.
- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات بشكل عام وحوكمة المؤسسات المالية بشكل خاص، مبادئها، اهميتها، المزايا المتحصلة منها.

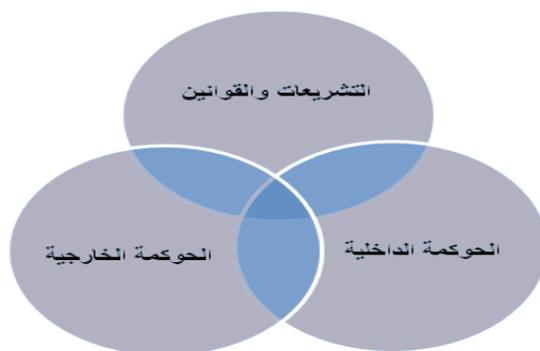
### ثالثا: اهمية الدراسة

لم يكن حدوث الازمات المالية والاقتصادية التي شهدها العالم وليد اللحظة او الصدفة، وانما كانت وبشهادة كافة الاطراف المعنية، وليدة ممارسات منظمات الاعمال الخاطئة ولفترة طويلة ساد فيها مظاهر الفساد الاداري والفضائح المالية والممارسات الادارية غير المسؤولة، بالاضافة الى ضعف الرقابة والمتابعة. كل ذلك ادى الى مطالبة الجميع من مؤسسات وحكومات في البحث عن الاساليب التي تنقدها من هذه الازمات ومن الاثار التي تحدثها على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتأتي اهمية هذا البحث من اهمية المتغيرات التي يناقشها كحوكمة الشركات، حوكمة المؤسسات المالية والتجربة الماليزية في هذا المجال، من خلال التاكيد علىالجوانب المنظرية الاجرائية والارشادية التي تهدف الى الرشاد في السلوك الاداري وتحسين اداء المنظمات بشكل عام ، والمؤسسات المالية والمصارف بشكل خاص. وتتعلق اهمية البحث ايضا في بيان اهمية القوانين والانظمة كقوة دافعة لاتخاذ القرارات السليمة وتنظيم العلاقات داخل المنظمة وخارجها وذلك من خلال اطار عمل سليم للحوكمة.

### رابعا: الاطار المفاهيمي للدراسة

تم تطوير مفهوم اطار نظري للدراسة على ضوء ما تتضمنه من مفاهيم ونظريات وعناصر التي تحقق نظام الحوكمة للمؤسسات المالية والمصرفية، ويشمل هذا الاطار المفاهيم الاساسية التالية: الحوكمة الشرعية، الحوكمة الداخلية، الحوكمة الخارجية.

## الإطار المؤسسي والتشريعي لحاكمة المؤسسات المالية والمصرفية



### المحور الثاني: مفهوم وأهمية حوكمة الشركات

لقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة الاقتصادية تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، وفي نفس الوقت حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة". كما أن الأحداث الأخيرة ابتداءً بفضيحة شركة إنرون *Enron* وما تلى ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقاً مالية "قريبة من الكمال". وقد أدت الأزمة المالية بكثير منا إلى اتخاذ نظرة عملية جديدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة. ويرجع هذا إلى أن حوكمة الشركات ليست مجرد شيء أخلاقي جيد نقوم بعمله فقط، بل إن حوكمة الشركات مفيدة لمنشآت الأعمال، ومن ثم فإن الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لحوكمة الشركات إلا بقدر ما يمكن لهذه الشركات أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي عليها اتباعها في عملها (CIPE, 2004).

وقد جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001، أن التجربة الماليزية كانت متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدتها العام 1997، حيث لم تتعباً بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمته من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجلب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في

وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية (الصاوي، 2008).  
 اما فيما يتعلق بالازمة الحالية فقد اشارت محافظة البنك المركزي (زيتي اكر، 2008) الى ضرورة الفصل بين ظروف الازمتين، ووضحت بأن البنك المركزي الماليزي قد قام بضمان جميع الودائع في ماليزيا، وقد طمأن المستثمرين الى ان النظام المصرفي قوي وقادر على الصمود امام الاضطرابات المالية، بالاضافة الى ان البنوك لازالت تمارس مسؤولية الاقراض. وقد اعلنت الحكومة حزمة من الحوافز لدفع النمو وتشجيع الانفاق، وتهدف جميع هذه التدابير الى دعم الاقتصاد وتعزيز الثقة به. وازافت من جانبها، نحن لسنا في ركود، ونحن لا نتوقع أن نكون واحدة من الدول في نصف العالم الذي من المرجح أن يكون في وضع الركود، وقد اتخذنا إجراءات في وقت مبكر جدا لاحتواء مخاطر الأزمة.

### اولا: مفهوم حوكمة الشركات

اختلفت اراء الباحثين والمختصين والمهتمين في تحديد مفهوم جامع ومانع لمفهوم الحوكمة أوالاتفاق على مصطلح واحد يمكن اطلاقه في جميع الاحوال. الحوكمة، الحاكمية، الحكم الرشيد، التحكم وكذلك الحكم جميع هذه الكلمات، تطلق بشكل مترادف وبمعنى واحد في اللغة العربية، اما باللغة الإنجليزية فأن كلمة "governance" تعني الكيان الموجه للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فإن حوكمة المؤسسات تعنى بتحقيق القيم الجوهرية المتمثلة بالشفافية، المسؤولية، الإنصاف، والمحاسبة (Sullivan hkolnikov, 2006:2).

ورد مفهوم الحاكمية في القاموس الاداري *Business Dictionary* بانه وضع السياسات، والرصد المستمر للتنفيذ على نحو سليم، من قبل أعضاء الهيئة الإدارية للمؤسسة، وتشمل الآليات المطلوبة لتحقيق التوازن بين صلاحيات أعضاءها واجبها الرئيسي لتعزيز الازدهار وقدرتها على البقاء في المنظمة. وقد وردت مصطلحات متعددة للحوكمة مثل الحاكمية، التحكم، الحكم والحكم الرشيد. وعرفت كاثرين واخرون (2004) الحوكمة بانها تلك المجموعة من القواعد التي يتم بموجبها ادارة الشركة داخليا. كما يتم وفقا لاشراف مجلس ادارة الشركة، بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين، الذين قد يقيمون على بعد آلاف الاميال من الشركة. وتشير حوكمة الشركات بشكل عام بأنها الطريقة التي توجه، تدار، او تراقب بها المؤسسات (Khir, et al, 2008: 285)

اما الخالدي (2008) فقد عرف حاكمية الشركات بشكل اكثر تفصيل، فقد بين بأنها مجموعة من القواعد والعلاقات والنظم والعمليات. يقصد بالقواعد مجموعة القوانين واللوائح والقيود التنظيمية المنظمة لعمل الشركات في الداخل والخارج. اما العلاقات فتشمل جميع العلاقات المتداخلة مع الأطراف ذات العلاقة كافة او ذات المصلحة بعمل الشركة خاصة بين المالكين والإدارة

العليا ومجلس الإدارة فضلا عن العلاقة مع المنظمين القانونيين *Regulators* والحكومة والعاملين والمجتمع الكبير المحيط بالشركة. وتشير النظم والمعايير الى مجموعة النظم التي توظفها الشركة لممارسة عملها وتحقيق أهدافها مثل نظم القياس ومعايير الأداء والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية، وأخلاقيات وسلوكيات ممارسة المهنة. واخيرا العمليات حيث تشير الى ان التحكم في مفهوم حاكمية الشركات يكون من خلال عنصران مهمان الاول هو المتابعة والرقابة او عنصر التفتيش لاكتشاف الانحرافات والتجاوزات والثاني تعديل وتطوير عمل الشركات عن طريق الضبط والتحكم بهدف تصحيح الانحرافات (الخالدي، 2008: 36). اما سير ادريان كادبور يفقد قام بوضع تعريف أكثر تحديداً للحوكمة حيث تقوم حوكمة الشركات بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وأهداف الأفراد والمجتمع، من اجل التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل (جون، 2009: 10).

ومن خلال استعراض هذه المفاهيم يمكن تعريف الحوكمة وبما تنسجم واهداف هذا البحث، بانها عبارة عن نظام متكامل من مؤسسات وعلاقات منظمية داخلية وخارجية، بالاضافة الى مجموعة من الانظمة والقواعد والقوانين التي تحكم هذه العلاقات، وذلك للحفاظ على التوازن بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة واهداف المجتمع والافراد من جهة اخرى.

### ثانيا: اهمية تطبيق الحوكمة

ان حاكمية الشركات تعتبر حيوية لترويج المسؤولية والمحاسبة الاخلاقية، الامنية، المتكاملة، الموثوقة، المنفتحة، والمسؤولة اداريا، وبالاضافة الى النضج والاحترام والالتزام من قبل المنظمة تجاه جميع اصحاب المصلحة معها. ويرى (المهاني، 2007: 3) بان اهمية حوكمة الشركات قد تزايدت خلال العقدتين الأخيرين نتيجة لعدة أسباب من أهمها التحول إلى نظام اقتصاديات السوق، تحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، اتساع حجم المشروعات الذي أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، تزايد انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بالاضافة الى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، كل ذلك أدى بدوره إلى حصول الأزمات الاقتصادية. كأزمة جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالى الأزمات بعد ذلك ولعل من أبرزها أزمة شركة إنرون وورلدكوم في الولايات المتحدة عام 2001.

وتأتي اهمية حوكمة الشركات ايضا نتيجة توقع الشركات التي تطبق أسس الحوكمة الرشيدة ان ينخفض تكلفة رأسها، ومن ثم تستطيع أن تجتذب مستثمرين على نطاق أوسع، ومعظمهم من الذين يسعون للاستثمار طويل الأجل. كما أنها تتوقع أن تتحسن إدارتها في مجالات مثل إعداد استراتيجية للشركة، علاوة على أنها تضمن حدوث الاستحواذ والدمج يتم لأسباب عملية سليمة، وإن نظم منح مكافآت العاملين فيها مبنية على أساس تميز الأداء. ومن الأهمية بمكان أن تقلل الشركة من احتمالات تعرضها للمخاطر المختلفة بما في ذلك تعرضها للدعاوى القانونية. كما أن

الشركة إذا تصرفت بمسئولية وبعدل يمكن أن تبنى علاقات مثمرة وطويلة المدى مع كل أصحاب المصلحة بما في ذلك الدائنين والعاملين والعلماء والموردين ومجتمعهم المحلي (CIPE, 2008). إن بناء شركات تلتزم بالقيم والمبادئ الأخلاقية مسألة تتعلق بدرجة كبيرة بسلوك القيادات والالتزام المؤسسي، أكثر من مجرد اتباع إجراءات أو نظم رسمية، وما ينطبق على سلوك القيادة والذي يعرف بـ « ضبط النغمة في القمة » ينطبق بنفس القدر على أصحاب المصلحة، الداخليين والخارجيين على حد سواء. وكما هو الحال بالنسبة لبناء الثقة، فإن بناء ثقافة المبادئ والقيم للشركات يستلزم عملاً تنظيمياً (جون، 2009: 10).

### ثالثاً: حاكمية المؤسسات المالية والمصارف

تتأثر حوكمة المصارف والمؤسسات المالية مع حاكمية الشركات في جميع المفاصل المتعلقة بهما. إلا أن الأولى تتميز بحساسيتها الشديدة تجاه المخاطرة، إضافة إلى امتداد أعمالها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً محلياً وعالمياً. وتتميز المصارف الإسلامية على وجه الخصوص بمعايير أخلاقية، وبالتالي تماشيها مع معايير وأعمال الحوكمة الرشيدة.

ويرى (Khair, et al, 2008: 285) أن اختلاف نموذج الحاكمية في المصارف عن الحاكمية في الشركات الأخرى، يعود إلى أن المصارف تتمتع بخصائص منفردة ومنها أن المصارف بشكل عام غير شفافة نسبة إلى باقي المؤسسات المالية، وإذا كانت كثافة عالية من المشاكل، بالإضافة إلى تعرضها إلى قوانين وقواعد صارمة، ناهيك عن أن السلطة المألوفة للمصارف تجعل الحوكمة تختلف عن الأنواع الأخرى في المنظمات وبما يتناسب وطبيعة العمل فيها.

أما أهمية تفعيل وتطبيق الحوكمة في البيئة المصرفية فقد أخذت تتزايد لسببين أساسيين (الشحادة والبرغوثي، 2009: 7) الأول هو أن القطاع المصرفي من أهم مكونات اقتصاديات الدول، ومن جهة أخرى فإن المصارف هي من أشد القطاعات حساسية للمخاطر بسبب الخصوصية في تركيبة حقوق الملكية كما أسلفنا سابقاً. أما السبب الثاني فيعود إلى خضوع القطاع المصرفي عالمياً ومحلياً لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المنظمات ولذلك لكي تستطيع المنظمات المصرفية مواجهة المصارف العالمية لا بد لها من الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية. وتستأثر الحاكمية في المؤسسات المصرفية بأهمية أكبر من نظيرتها في الشركات لاعتبارات تتعلق بما يأتي (الخالدي، 2008):

- تمارس المصارف دوراً رقابياً على زبائنها من الشركات المقترضة وذلك لتأمين حماية قروضها وتسهيلاتها الائتمانية من المخاطر المالية والافلاس في الشركات المقترضة. ولاشك أن هذا الدور لا يمكن أن تلعبه المصارف بصورة مناسبة ما لم تتمتع بحاكمية جيدة.
- بالنظر للأرتباط الوثيق بين كثير من المصارف، فإن انهيار أي منها سيؤدي دون شك إلى انهيار النظام المصرفي برمته.

- تلعب حاكمية المصارف دوراً مركزياً في الترويج لثقافة حاكمية الشركات انطلاقاً من اهمية المصارف باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل القطاعات الاقتصادية، فاذا ما قام مدراء المصارف بتطبيق آليات الحاكمية السليمة فسيكون هناك احتمال اكبر لتخصيص الموارد المالية على القطاعات المستفيدة بطريقة اكثر كفاءة وتطبيق حاكمية شركات فعالة على المنشآت التي يمولونها. وبعبارة اخرى ان حاكمية المصارف الجيدة في القطاع المصرفي تعد من الامور الاساسية لضمان الاستقرار المالي والمساعدة في فرض ممارسة جيدة لحاكمية الشركات في شركات القطاع غير المصرفي.

### الهور الثالث: الاطار الهؤسسي والقانوني لحوكمة الشركات

يتطلب تطبيق الحوكمة الرشيدة ضرورة ضم الاقسام والجهات والتدابير الداخلية ذات العلاقة بتطبيق وبمتابعة سير الاجراءات اللازمة لضمان التحقيق السليم للقوانين والتعليقات والتوجيهات، وكذلك لمراعاة المؤسسات والانظمة الخارجية والدولية ذات العلاقة، وذلك من خلال اطار يجمع المكونات الاساسية لذلك وهذه الجهات الداخلية والخارجية المرتبطة بتطبيق الحوكمة، اضافة الى القوانين والانظمة الضابطة لهذه العملية. وفيما يلي بيان لاهم مكونات هذا الاطار (CIPE، 2008، 7):

#### اولا : النظم والتشريعات

يتطلب تحقيق مناخ سليم للحوكمة يسمح بالتنافس، ضرورة إقامة بعض المؤسسات لدعم اقتصاد السوق. ومن ثم فعلى المطالبين بتطبيق حوكمة رشيدة للشركات لابد من مراعاة ما يأتي (CIPE، 2008، 7):

- حقوق الملكية وقانون العقود: أى نظام فعال خاص بحقوق الملكية لابد من أن يحدد من يملك ماذا وكيف يمكن التصرف فى الملكية. إذا يجب حماية الملاك من نزع ملكيتهم دون أن يكون لذلك إجراءات محددة. ويجب أن تحدد القوانين الشخصية القانونية للشركات وأن تسمح بإنشاء الشركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة للملاك. ويجب أن تضمن القوانين قدسية العقود.
- نظم قضائية مستقلة وسيادة القانون: النظام القضائي القوى والمستقل والذي يتمتع بالشفافية هو أساس فرض القواعد وحل المنازعات. فيجب أن تقوم المحاكم بحل المنازعات بسرعة وبشكل ثابت ومنطقي وعادل. كما أن سيادة القانون تتطلب قيام الحكومات بخدمة الصالح العام لا المصالح الخاصة. ويجب أن يمد القانون مظلة حمايته لتشمل كل المواطنين على حد سواء، وألا تكون الحكومة فوق القانون.
- حرية الدخول للأسواق: يجب أن تكون الأسواق مفتوحة وتسمح بالتنافس ودخول شركات جديدة. ويجب إزالة كل العوائق التي تمنع ذلك بما فيها العوائق الإدارية والاحتكارات

- الحكومية. ويجب إصدار قوانين تمنع الاحتكار، مع تنفيذ هذه القوانين. ويجب استبعاد أية معاملات تفضيلية سواء كانت في شكل دعم أو حصص أو إعفاءات ضريبية.
- إصلاح الإدارات الحكومية والهياكل التنظيمية: لا بد أن يكون لدى موظفي الحكومة المعرفة والقدرة وأعلى درجات النزاهة، وأن تكون للهيئات التنظيمية قواعد واضحة بشأن تضارب المصالح، وأن تكون حدود صلاحياتها واضحة تماما. ويجب تبسيط اللوائح باستبعاد القواعد والقوانين المكررة والمتضاربة.
- حرية تداول المعلومات: يجب أن تتمتع سياسيات الحكومة بالشفافية ولا تحجب أية معلومات اقتصادية، كما يجب أن يتمكن رجال الأعمال والإعلام والمجتمع المدني من التعبير عن آرائهم، وأن يتشاركوا في كل المعلومات بحرية.

#### ثانيا: الحوكمة الداخلية للشركات

الحوكمة الداخلية للشركات تعني التدابير التي تطبقها الشركة داخليا لتحديد العلاقات بين حملة الأسهم ومجلس الإدارة والمديرين وأصحاب المصلحة وحقوق وأدوار ومسئوليات كل منهم على التوالي. وفيما يلي نورد بعض المجالات التي تحقق الحوكمة الداخلية الرشيدة للشركات (CIPE) (2008: 7):

- مجلس الإدارة: للمديرين واجبان أساسيان هما: أولا واجب رعاية مصالح الشركة. وهذا يتطلب حصولهم على المعلومات، والتصرف بحكمة ودراية، ومتابعة ما قد تتعرض له الشركة من مخاطر. وثانيا.. واجب الانتباه الذي يتطلب منهم رعاية مصالح الشركة وكل مساهميهما في كل عمل يقومون به، وأن يتفادوا تضارب المصالح. وعلى مجلس الإدارة اختيار القيادة التنفيذية للشركة، ومراقبة أداؤها، ومنح المديرين التنفيذيين مكافآتهم استنادا إلى أداؤهم. وحيث إن المديرين التنفيذيين يكونون مسئولين أمام مجلس الإدارة، فإن مجلس الإدارة بدوره يكون مسئولاً أمام حملة الأسهم. ومن الواجبات المهمة أيضا لمجلس الإدارة الإشراف على استراتيجية الشركة، والتأكد من التزامها بالقوانين، والإشراف على تدقيق القوائم المالية. وقد اتفق الرأي بشكل عام على ضرورة أن تضم مجالس الإدارات عددا من المديرين المستقلين عن الشركة وعن إدارتها. وأن على كل المديرين المشاركة في حوكمة الشركة.
- حقوق حملة الأسهم: طبقاً للمبادئ التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي "OECD" فإنه يتوجب على الشركات في الأسواق، والتنمية الناشئة اتخاذ الإجراءات التي تضمن الحفاظ على حقوق أقلية المساهمين، ويجب أن تتاح لحملة الأسهم الفرصة للحصول على المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات، بما في ذلك انتخاب المديرين، والمشاركة في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية لحملة الأسهم. ويجب أن تراعى الشركة عدم تضارب المصالح والبيع الصوري من شخص لنفسه، ومنع استغلال المعلومات السرية، كما يجب أن يتم الإفصاح تماما

عن هيكل الملكية والمعاملات المالية التي تتم بين أطراف هذا الهيكل. فهذه الإجراءات تشكل ضماً للمستثمرين عموماً وتسمح للمستثمرين الأقلية بأن يعبوا دوراً راقياً ملموساً.

- إعداد التقارير والرقابة الداخلية: على مجلس الإدارة والإدارة إقامة نظم تضمن إعداد التقارير الدقيقة، وأحكام الرقابة الداخلية، وتخفيف شدة المخاطر، وضمان الالتزام بالقوانين وتعزيز الثقة في التقارير المالية أو غير المالية على حد سواء. ويجب أن يكون للشركة نظم ومعايير محاسبية تتمتع بالشفافية تدعمها مراجعة داخلية وخارجية للقوائم المالية. وعلى قادة الشركة تعزيز التمسك بمحاسن الأخلاق والالتزام بها.

### ثالثاً: الحوكمة الخارجية للشركات

لا تستطيع أي شركة ان تدار بشكل جيد وتزدهر وتجذب استثمارات إضافية إذا كانت تنقصها الحوكمة الخارجية، ذلك أن إجراءات الحوكمة الداخلية لا يمكن أن تصبح فعالة إلا إذا عززتها النظم الخارجية للأسواق والمؤسسات فهذه القوى الخارجية تركز الكفاءة، وتحدد معايير الحوكمة وتعاقب المخالفين، وتشجع على تدفق المعلومات (CIPE، 2008، 7)

- العوامل التي تؤثر على أسواق المنتجات: تحت الأسواق التي تعزز المنافسة على تحسين أداء الشركات وتضمن تخصيص الشركة لمواردها بكفاءة. فمثل هذه الأسواق ترغم الشركات على أن تعمل بكفاءة، وأن تسعى لزيادة إنتاجيتها وإلا فقدت حصتها من السوق. كما أن التنافس في الأسواق لا يخفض فقط من تكلفة السلع والخدمات بل يشجع أيضاً على الابتكار والريادية في الأعمال، ذلك أن الشركات ستسعى دائماً لتقديم أفضل الاختيارات من السلع تساندها مؤسسات خارجية قوية تتيح للجميع العمل فيها على حد سواء.
- أسواق الأوراق المالية: أسواق الأوراق المالية التي تتمتع بالكفاءة تنقل للمستثمرين معلومات دقيقة عن الأسعار مما يسمح لهم بتسييل استثماراتهم. فهذه الأسواق تساعد على انضباط المديرين، وتسهل للشركات التي تدار بحكمة الحصول على رأس مال. ولكي يعمل سوق الأوراق المالية بكفاءة فإن ذلك يتطلب ما يلي: قوانين تحكم كيفية إصدار هذه الأوراق والتعامل بها، وتحديد مسئولية مصدرى هذه الأوراق والوسطاء في السوق. متطلبات التسجيل في البورصة مبنية على الشفافية والإفصاح الدقيق. قوانين تحمي حقوق أقلية حملة الأسهم وهيئة أوراق مالية مستقلة مخولة بتنظيم المعاملات وفرض القوانين المنظمة لسوق الأوراق المالية.
- أسواق الاستحواذ: تضبط الأسواق الرقابة على الشركات وعلى سلوك المتعاملين الداخليين، الذين يجب عليهم إما أن يحسنوا أداء الشركة، أو يتعرضوا لمخاطر فقدان السيطرة. فإذا لم تؤد شركة ما عملها بشكل جيد فإن الأسواق تسمح لملاك جدد بالاستحواذ عليها وتحسين إدارتها، ومن ثم تضيف قيمة للأسهم وحملتها. لذلك يجب أن تكون هذه الأسواق منظمة وتتمتع بالشفافية، حتى تسهل الدمج والاستحواذ بشكل عادل ومنصف ومبرر اقتصادياً.

- آليات الخروج من السوق - قوانين الإفلاس: الإفلاس من الحقائق الواقعة في العديد من الشركات. ومن ثم فقوانين الإفلاس الجيدة تعامل الدائنين وأصحاب المصلحة بشكل عادل ومنصف، وفي نفس الوقت تسمح بالخروج من السوق بيسر. ولذلك فإن القوانين والقواعد التي تنظم وتسرع إجراءات الإفلاس تساعد على إعادة توجيه ما تبقى من موارد إلى مشروعات أكثر إنتاجية.
- أجهزة الدعاية: تتضمن أجهزة الدعاية وسائل الإعلام ووكالات تصنيف الائتمان ومدققو الحسابات والمحامون والاتحادات المهنية. وهذه المجموعات تسد ثغرة نقص المعلومات بين العاملين الداخليين في الشركة والمستثمرين الخارجيين، كما تلعب دورا مهما في متابعة أداء الشركات، وفي توفير المعلومات للمستثمرين، وفي إعداد معايير فنية للأداء، ومن ثم فيجب أن تتاح لها الفرصة للعمل بنشاط وأن توفر لها المعلومات.
- القطاع المصرفي: للنظام المصرفي المنظم أهمية كبرى، خاصة في اقتصاديات البلدان النامية، حيث يعتمد معظم التمويل الخارجى للشركات على البنوك، ومن ثم فلا بد من وجود آليات تضمن إدارة البنوك لرءوس الأموال بكفاءة وحكمة حتى تظل ناجحة ماليا. وتتضمن هذه الآليات خفض متطلبات الإقراض إلى أقصى حد ممكن، وإلزام البنوك بالإفصاح عن المخاطر التي قد تتعرض لها، وعن علاقاتها.
- إجراءات الخصخصة: لقد كان لعمليات الخصخصة التي تمت بشكل سيئ آثارا مدمرة على اقتصاديات الأسواق الناشئة، مما أدى إلى تفشى الفساد واستنزاف أصول الشركات، ولذا يجب أن تكون عمليات الخصخصة عادلة ومنصفة ومنفتحة وتتمتع بالشفافية وإن تدعمها آليات تنفيذ قوية.

### المحور الرابع: ابعاد النظام المالي والمصرفي الاسلامي الماليزي

بالرغم من اهتمام ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة بمظاهرها الاقتصادية والاجتماعية، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، الا ان اهتماماتها التنموية كانت متماشية مع المبادئ الاسلامية التي كانت تتمحور حول جعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية. ويرى (السعدني، 2008) ان الحكومة الماليزية التزمت بالأسلوب الإسلامي في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عمليا في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها. ويمتاز النظام المالي الماليزي بما يأتي:

## أولاً: خصائص النظام المالي الماليزي

تمتلك ماليزيا نظام مصرفي إسلامي شامل. حيث يوجد في ماليزيا حالياً خمسة عشر بنكاً ماليزياً عالي المستوى - تأتي ثلاثة منها من الشرق الأوسط - وتوفر نطاقاً عريضاً من المنتجات والخدمات المالية على أساس مبادئ الشريعة. وهناك في نفس الوقت خمسة بنوك تقليدية - ثلاثة منها تُعتبر مصارف أجنبية كبيرة - تقدم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية عبر النافذة القائمة للأعمال المصرفية الإسلامية. ويؤدي دخول البنوك الإسلامية الأجنبية الثلاثة إلى تحسين التنافس وتحفيز الابتكار بين المشاركين في الأعمال المصرفية الإسلامية، ويتكامل في نفس الوقت مع المشاركين الماليزيين للدخول في مناطق نمو إستراتيجية مثل أعمال البنوك الاستثمارية وإدارة الثروة. بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات لديها خطط أيضاً لتجعل ماليزيا ممرهم المالي إلى هذه المنطقة (Malaysian Investment Development Authority, 2012)

- ومن جهة أخرى فان لنظام المالي والمصرفي الاسلامي يشكل العصب النابض في الاقتصاد الماليزي ولذلك فقد تم التركيز عليه في تناول مفردات هذا المحور. وفيما يلي اهم الملامح التي تبرز اهمية هذا القطاع.
- لقد اصبح للنظام المالي الاسلامي الماليزي قنوات دولية تنافس في منتجاتها وخدماتها النظام التقليدي، إن النظام المالي الإسلامي استطاع التأثير في النظام التقليدي في المعاملات الإسلامية وتفوق عليه من ناحية الصلاحية والسلامة في ظل الأزمة المالية.
  - أن النظام المالي الإسلامي نافس نظيره التقليدي في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، مؤكداً أنه استطاع التأثير في المصارف التقليدية من خلال المعاملات المالية الإسلامية.
  - البنك المركزي الماليزي يضع نصب عينيه تطوير النظام المالي الإسلامي منذ ثلاثة عقود معتبراً أن هذا النظام جزء لا يتجزأ من النظام المالي الدولي.
  - يمتاز النظام الاقتصادي الماليزي ببعض التطبيقات والمؤسسات المالية كنظام التكافل - كنهج اسلامي لشركات التامين- و صندوق الزكاة، وكذلك صندوق الحج (مخيمر، 2009).
  - يعتبر المصرف الاسلامي احد اهم المؤسسات المالية في المنظومة المصرفية في ماليزيا الذي تأسس وفقاً لميثاق البنوك الإسلامية لعام 1983. ولقد ساهمت الحكومة الفدرالية من خلال مؤسساتها المالية المتعددة، وهيئة الحج ب 65٪ من رأس المال المدفوع مقدماً، بينما ساهمت الولايات المحلية ببقية راس المال. ولقد حقق المصرف نجاحاً كبيراً حتى أن عدداً كبيراً من المتعاملين معه هم من غير المسلمين. فمثلاً، تشير التقارير المصرفية لعام 1995 إلى أن حوالي 40٪ من أصحاب حسابات الاستثمار العام في البنك الإسلامي هم من غير المسلمين. إن أهمية هذا النشاط بالرغم من محدوديته مقارنة بمشاريع أخرى هو انه يُرعى ويُدار أيضاً من قبل الحكومة الفدرالية (ابو غزالة، 2008)

تفرد الادارة المالية في النظام الاسلامي بحوكمة الشريعة، التي تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل اصحاب المصارف لتكون بمثابة مستوى اخر من حوكمة الشركات للمؤسسات المالية المصرفية. وتعتبر ماليزيا اكثر الدول تطورا في مجال البنى التحتية ومعمارية الحوكمة الشرعية، وفق مدخل نظمي، شامل، مع انضباط عالي (Parker 2009). وسيجري التحدث عنها في خامسا من هذا المحور.

### ثانيا: بعض السياسات والاجراءات لتطوير نظام حوكمة المؤسسات المالية الماليزية

• تم إنشاء نظام مصرفي مزدوج إسلامي وتقليدي يسيران بشكل متوازي. وقد حقق هذا النظام نجاحا ملحوظا أيضا، حتى أن الأزمة الاقتصادية الاخيرة نفسها أظهرت أهمية البنك الإسلامي. ففي الوقت الذي كان هناك فيه حاجة لاعادة هيكلية البنوك التجارية الماليزية بهدف تخفيض عددها إلى عشرة، قام البنك المركزي بالموافقة على تأسيس بنك إسلامي ثاني هو بنك معاملات. ولم يقتصر النشاط الاقتصادي الإسلامي على البنوك بل تعداها إلى مشاريع مالية أخرى في المجتمع. ولضمان العدالة الاجتماعية وتخفيض الفجوة بين الفقراء والأغنياء، اذ قامت الحكومة بتأسيس صندوق ائتمان خاص يهدف إلى منح قروض للفقراء بدون فائدة. لقد اصبح هذا النظام المالي الذي يعمل بنجاح منذ 20 عاما جزء من الحياة اليومية للماليزيين، وان لم يكن بديلا للنظام القائم بقدر ما هو جزء مكمل له (ابو غزالة، 2008).

• منحت هيئة الأوراق المالية الماليزية ثلاثة تراخيص جديدة لإدارة صناديق إسلامية أجنبية إلى كل من (Aberdeen Asset Management, Islamic); (BNP Paribas Asset Management, Islamic); and (Nomiura, Islamic Asset Management) مما يرفع إجمالي عدد شركات الصناديق المسموح لها بإدارة عمليات الصناديق الإسلامية في البلد إلى 8 شركات. وتعتقد هيئة الأوراق المالية أن الاهتمام المتزايد بين شركات الصناديق الأجنبية بالتراخيص الإسلامية المتاحة للجميع في ماليزيا يعكس ثقتها في أن البلد يمكنها أن تكون مركزاً عالمياً لأنشطة إدارة الثروة والصناديق الإسلامية. وتوجد في ماليزيا سوق أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة 85 %، والدولة هي أكبر مصدر للصكوك الإسلامية في العالم، كما يوجد بها ما يزيد على 13 صندوق استثمار جماعي إسلامي (مخيمر، 2009).

تخصيص المبالغ اللازمة لترويج برنامج لتطوير الحوكمة والامتثال الى الشريعة الاسلامية في القطاع المالي والمصرفي العالمي، كخطوة أساسية نحو تجسير الفجوة وتوثيق العلاقات بين اقتصاديات بلدان الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا في هذا المجال. ويعود السبب لاتخاذ هذه الخطوة هو رغبة الحكومة الماليزية الى ايقاظ قطاع المالية الاسلامي لبناء خارطة الطريق لاتفاق اجماعي للتوسع المستقبلي لهذا القطاع الحيوي ، والذي يقدر له امتلاك ما قيمته 300-500 \$ نسبة نمو سنوي بمعدل 20٪. اما المجالات المقررة لصرف هذه التخصيصات فسيكون على المنح الدراسية في

تخصصات الشريعة وفقه المعاملات الاسلامية، اضافة الى اجراء البحوث في مجال تطوير منتجات التمويل الاسلامي، واقامة برامج تدريبية ومنصات حورية بين مدارس التمويل الاسلامي في الاقطار المختلفة (Parker 2009).

- السماح بملكية الأجانب بنسبة 100 ٪ لشركات إدارة الصناديق الإسلامية وذلك تماشياً مع سعيها إلى اجتذاب المزيد من الفاعلين الرئيسيين في مجال الصناديق إلى البلاد، وتأتي هذه الحوافز في إطار الإجراءات الحالية لتحرير السوق الرأسمالية الماليزية فضلاً عن كونها تهدف إلى تكملة مبادرات المركز المالي الإسلامي الدولي الماليزي الرامية إلى جعل البلد مركزاً لهذا النشاط.
- ويُسمح لشركات إدارة الصناديق الإسلامية باستثمار كل أموالها في الخارج وسوف يتم منحها إعفاءات من ضريبة الدخل على الرسوم التي تتقاضاها حتى عام 2016. كما سيكون في مقدور هذه الشركات الاستفادة من 2.1 مليار دولار في صورة رأسال ابتدائي من صندوق المعاشات الوطني للعاملين بالقطاع الخاص في ماليزيا. كما تقدم حوافز ضريبية إلى سمسرة الأوراق المالية الحاليين الذين ينشئون شركات تابعة إسلامية (مخيمر، 2009).

#### ثالثاً: المزايا التي حققها النظام المالي الإسلامي في ماليزيا

ان الغرض الاساسي من حوكمة الشركات هو العمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركات وتدعيم قدرتها التنافسية في الأسواق، مما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية ودولية للتوسع والنمو و يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المستهدفة (المهاني، 2007: 4).

ويعتبر تحطمي ماليزيا للازمات المالية التي مرت بها هو بمثابة مؤشر على نجاح النظام الاقتصادي والمالي المتبع وقد اكد رئيس وزراء ماليزيا السابق عبد الله بدوي على انه بفضل تطوير النظام المالي الاسلامي تمكنت ماليزيا من التصدي للازمة الحالية مع بعض الاجراءات الاقتصادية والمالية الاخرى وكما ياتي:

- النظام المالي الإسلامي أصبح في الوقت الحالي عنصراً قابلاً للتطور وراسخاً، يستكمل النظام المالي التقليدي.
- التقدم السريع الذي أحرزه النظام المالي الإسلامي في ماليزيا قد أفسح المجال أمام اندماجه في السوق العالمية.
- الجهود المبذولة في المستوى العالمي لجعل النظام المالي الإسلامي عنصراً مصداقياً، ستساعد كثيراً على تعزيز تطور النظام المالي في ماليزيا

• إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية والسوق المالية الإسلامية العالمية بكوالمبور، الذي يهدف إلى وضع المعايير التنظيمية الدولية القائمة على خصائص ومخاطر فريدة للمؤسسات المصرفية الإسلامية، سوف يساهم في الاحتفاظ بقوة النظام المالي الإسلامي واستقراره (نوردين، 2009).

### الدهور الخامس: الاطار التشريعي والهنظمي لحوكمة الجهاز الهالي والمصرفي الهاليزي

يضمن نظام الحوكمة الماليزي ضمان الشفافية والافصاح عن المعلومات وضمان انسيابيتها، بالإضافة إلى وضع وضمان انسيابيتها بالإضافة إلى وضع وضمان تنفيذ أعمال المراجعة والتدقيق والمراقبة للنظام المالي والمصرفي ومراعاة المعايير الدولية والعمل على ضمان تطبيقها بكفاءة. إن ما يمتاز به النظام المالي في ماليزيا هو على العكس من أكثر المصارف الإسلامية في البلدان الإسلامية والغربية في العمل ضمن نظام مصرفي ثنائي مزدوج، أما في ماليزيا فقد حدد إطار عمل منظم (قانوني) لكل نظام من الأنظمة المصرفية. وهذا يضمن عدم وجود فرصة للمفاضلة القانونية في التطبيقات المصرفية والتي تجعل أحد الأنظمة أكثر موافق للآخر في حالة تسعير المنتجات. وكذلك إن التنوع في مكونات إطار العمل القانوني التنظيمي، سوف يعزز من تطبيق حوكمة الشركات الحالية في المصارف الماليزية.

ولغرض تحقيق أهداف هذا البحث في صياغة إطار حوكمة للجهاز المالي والمصرفي الماليزي ( مع التركيز على الجانب الإسلامي فيه)، فإنه سيجري تناول ذلك من خلال توضيح أهم التشريعات التي وضعتها الحكومة الماليزية لضمان الحوكمة الرشيدة لهذا الجهاز، وسيتم التطرق أيضاً للجهات الداخلية والاجراءات والعلاقات التي تدعم وتنفذ هذه الاحكام، ورغبة من الحكومة الماليزية للاندماج ضمن المنظومة العالمية فيسجري التعرف على أهم الجهات المساهمة في تحقيق ذلك.

#### اولاً: التشريعات والقوانين

وهي التشريعات التي تضمن حوكمة النظام المالي والمصرفي والتي تتكون من مجموعة من القوانين والقواعد لتنظيم ورقابة ومراجعة الأعمال وبما يضمن الاستقرار المالي، وبما يساهم في ضمان كفاءة العمل وتقليل المخاطر وحماية حقوق اصحاب المصالح. وتمتلك ماليزيا نظام شامل، رقابي واشرافي، والتي جعلتها تنفرد بخصائص في مجال الصيرفة الإسلامية. ويرى *Memiyanty Abdul Rahim, et al (2012)* أن تطوير الحكم الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا يأتي من خلال شمول المؤسسات المالية الدولية في ماليزيا، بقوانين واحكام المصارف الإسلامية المرخصة بموجب قانون المصارف الإسلامية 1983 (*IBA*)، والتكافل وإعادة التكافل بموجب قانون التكافل 1984 (*TA*)، والمؤسسات المالية المرخصة بموجب قانون المصارف والمؤسسات المالية

1989 التي تشارك في مخطط المصرفية الإسلامية، وقانون تنمية المؤسسات المالية لسنة 2002 المعروف بقانون (DFIA) المنصوص عليه في إطار التنمية المالية بمشاركة النظام المصرفي الإسلامي. كذلك فان المصارف الاسلامية في ماليزيا تتبع القوانين التالية كجزء من ممارسة عملياتها اليومية، وفيما يأتي بيان لاهم هذه القوانين ( Khir et al,2008: 292-294).

• قانون المصارف الاسلامية 1983: ويعتبر الاساس لاقامة البنوك الاسلامية. ويجيز هذا القانون للبنك المركزي الماليزي صلاحية ملاحظة وضبط البنوك الاسلامية غيرها من البنوك الاخرى المجازة في ماليزيا. وهذا القانون ينفرد بصلاحيته بمنح الاجازات بتاسس البنوك الاسلامية في ماليزيا. وهذا مما اعطى الوعي والحس الاخلاقي للمرة الاولى من قيام البرلمان بسن قاون يتعامل بشكل خاص مع البنوك الاسلامية في ماليزيا.

• قانون نظام التكافل 1984: يقصد بنظام التكافل كما ورد في موقع مؤسسة التكافل الماليزي، هو ذات نظام التأمين المتعارف عليه ولكن مع الخضوع لاحكام الفقه الاسلامي او الشريعة. يتم بموجب هذا القانون تنظيم اجراءات وعمليات نظام "التكافل" وفق ضوابط معينة يميزها هذا القانون. وتم اعلان ها القانون من قبل البرلمان الماليزيا بهدف ضمان ان يكون عمل قطاع "التكافل" ضمن نظام المالية الماليزي. (ان قطاع التأمين في ماليزيا يرخص ويسيطر عليه من قبل قانون اخر). وان صلاحية الاشراف على نظام التكافل يعود الى البنك المركزي الماليزي.

• لقانون الاستثمار الحكومي 1983: والذي يطلق عليه ايضا بقانون الاموال الحكومية. حيث يمكن الحكومة الماليزية من اصدار شهادات استثمار حكومية، واصدار الاوراق المالية الحكومية وفق مبادئ الشريعة الاسلامية. ان هذا القانون سوف يمكن من زيادة الاموال من قبل الحكومة الماليزية باستعمال وسائل تعتمد مبادئ الشريعة وتحت اشراف "المركز الوطني للأفتاء الشرعي"

• قانون المصارف والمؤسسات المالية 1989: جاء هذا القانون بهدف تقديم قوانين جديدة لترخيص وتنظيم ومواصلة عمل المصارف والمؤسسات المصرفية، شركات التمويل، المصارف التجارية، اعمال الخصومات المصرفية، وشركات الوساطة المالية، وكذلك تنظيم عمل المؤسسات التي تقوم على اسس تجارية ومالية اخرى، والمسائل المتعلقة بذلك أو المرتبطة بها. ويوفر هذا القانون ايضا توفير الإشراف المتكامل من قبل النظام المالي الماليزي على هذه المؤسسات، وكذلك يوفر هذا القانون للبنك المركزي سلطة التحقيق والمحاكمة على وجه السرعة، لأي أنشطة غير مشروعة في محاولة لتقليل جرائم ذوي الياقات البيضاء.

وهناك ثلاث مجموعات من المؤسسات المشمولة بقانون المصارف والمؤسسات المالية وهي:

- المؤسسات البنوك التجارية المرخصة وهي شركات التمويل والبنوك التجارية وبيوت السمسرة والخصم المالي

- المؤسسات المجدولة والتي تشمل شركات بطاقات الائتمان، ومؤسسات تمويل التنمية

- المؤسسات غير المجدولة والتي تشمل المؤسسات العاملة في مجال توفير التمويل ولكن من غير الجهات المذكورة سابقا (Memiyanty Abdul Rahim et al, 2012).

• قانون تنمية المؤسسات المالية 2002: في عام 2002 صدر قانون تنمية المؤسسات المالية المعروف ب (DFIA) لتعزيز السلامة المالية والتشغيلية للمؤسسات التمويلية الإنمائية من خلال الممارسات المستدامة والإطار التنظيمي والرقابي المطلوب، حيث يترتب على هذه المؤسسات أداء الأدوار المنوطة بها بحكمة وكفاءة وفعالية. وبموجب هذا القانون أيضا، تم تعيين البنك المركزي الماليزي باعتباره الهيئة المركزية للرقابة والإشراف على مؤسسات التمويل الإنمائي. كجزء من الإطار التنظيمي والرقابي، حيث يقوم بدوره في مراقبة الأنشطة والأداء المالي لهذه المؤسسات للتأكد من أداءها للأدوار المنوطة بها بطريقة حذرة ومحكمة.

• قانون مناهضة تبييض الاموال: وهو القانون الذي ينظم اخذ التدابير الاحترازية من الاساءة المتحصلة من تبييض الاموال، الوقاية ومنع الهدء اليها، ومقاضاة تبييض الاموال، ومصادرة الممتلكات الناشئة منها، او المتعلقة بها، وذلك من خلال رفع التقارير الى الجهات المسؤولة عن ذلك. ويقوم وزير المالية بتحديد البنك المركزي الماليزي كسلطة مخولة لاتخاذ الاجراءات الادارية الخاصة بهذا القانون.

• قانون انظمة المدفوعات: وهو النظام الذي يزود بالتنظيم والاشراف على انظمة واساليب المدفوعات. والهدف من هذا القرار هو لضمان سلامة وكفاءة المكافآت المتعلقة بالبنى التحتية والمحافظة على المصلحة الحكومية. وسيتمكن البنك المركزي الماليزي تحديد الوسائل والانظمة الخاصة بهذا الموضوع.

• قانون جدولة اعمال البورصة: بشكل عام ان المبادئ القواعد الشرعية لمساهمة الاسهم هي ذاتها المتعارف عليها في الشركات التقليدية. وفي المنظور الاسلامي فان اسهم الشركات يمكن ان تصنف فقط وفق الازدعان الشرعي في حالة ان انشطة الاعمال غير متعلقة بانشطة لها علاقة بمحاذير خارج حدود الشرعية.

#### ثانيا: الحوكمة الداخلية

تمتلك ماليزيا البنى التحتية التمويلية المتطورة والتي تتضمن اطار عمل شرعي، فعال، تنظيمي واشرافي والذي يدعم استمرارية النظام المالي. وتعتبر الوظائف التي تقوم بها السلطات القانونية والاشرافية لا يمكن الاستغناء عنها، وكذلك كونها مكونات حيوية للبنى التحتية المالية. وهي تقوم بادامة وتنظيم النظم البيئية التي تشجع على الابداع والمنافسة الكفوءة في الخدمات المالية. ان الهدف الاساسي للترويج لاستقرار الانظمة المالية يعود في النهاية الى ضمان النمو الاقتصادي الذي يساهم في رفاهية الشعب. ان السلطات التي تحوكم المصارف الاسلامية في ماليزيا هي:

• البنك المركزي الماليزي: تأسس عام 1959 ويلعب دوراً كبيراً في تطوير النظام المالي وترسيخ البنية التحتية للاقتصاد الماليزي. وقد لعب البنك الدعم والتطوير للاقتصاد الماليزي خلال الـ 50 عاماً الماضية ويتمتع بسلطات قانونية وارشافية للصناعة المصرفية. اما بالنسبة الى مهامه المتعلقة بالبنوك الاسلامية على وجه الخصوص، فانه يقوم بتمكين وضبط المصارف الاسلامية وبناء قواعد الحوكمة الرشيدة لما يضمنه من مسؤوليات اشرافية وادارية والتصدي للمخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المالي والمصرف الماليزي.

ومن اهم انجازاته في مجال الحوكمة المصرفية ما يأتي:

- اصدار الطبعة الاساسية من الخطة الرئيسية للقطاع المصرفي عام 2001 والتي تعمل على دعم القطاع المصرفي في ماليزيا، بالاضافة الي استهدافها لتحقيق حصة سوقية للصيرفة الاسلامية لتصل الى 20٪ عام 2010.

- في عام 1996 اصدر نماذج الكشوفات المالية للمؤسسات المالية لاشهار العمليات المصرفية الاسلامية (كشوفات الميزانية والارباح والخسائر) كبنود اضافية في اطار الملاحظات على الحسابات.

- كجزء من الجهود المبذولة لضمان الانسابية والانسجام مع تفسيرات الشريعة الاسلامية للمصارف وشركات التكافل، فقد قام البنك المركزي الماليزي بتأسيس المركز الوطني للافتاء الشرعي للمصارف الاسلامية وشركات التكافل، وذلك عام 1997 كاعلى سلطة شرعية للبنوك الاسلامية والتكافل في ماليزيا.

- المساهمة في انشاء المركز المالي الدولي في ماليزيا، وذلك بمبادرة جماعية من البنك المركزي، هيئة الاوراق المالية، ودائرة الخدمات المالية الخارجية، وسوق التعاملات المالية (البورصة) الماليزية. وستكون المهمة الاساسية لهذا المركز هو السماح وضبط التعامل والخدمات المالية الاسلامية بالعملة الاجنبية في كافة انحاء في ماليزيا.

• هيئة الاوراق المالية الماليزية: تأسست عام 1993 لغرض التشجيع على تطوير الاوراق المالية في السوق الماليزية المستقبلية، بالاضافة الى عملها على ضبط سوق راس المال. وذلك بموجب قانون الاوراق المالية 1993 وقانون صناعة الاوراق المالية 1983 و1991، وقانون المستقبل الصناعي الماليزي 1993. وبخلاف هيئة الاوراق المالية التقليدية، فأن قواعد سوق راس المال الحالية تهدف لضبط السوق وكذلك تطويره. ان المبادرات التي اتخذت لتطوير سوق راس المال الاسلامي هي: ان المبادرات الاولى باتجاه البنى التحتية، وتكريسها في اقامة قسم متخصص بسوق راس المال. ومن ثم القيام بالانشطة البحثية والتطويرية، وتوفير التسهيلات اللازمة لعمل السوق. اما الثانية فقد وضعت خطة اساسية شاملة لرسم الخارطة الاستراتيجية لموقع هذا القسم، وانشاء المركز العالمي الماليزي لسوق راس المال.

- مركز الافتاء الشرعي: وضع هذا المركز في هيئة الاوراق المالية الماليزية، والغرض منه ابداء النصح والمشورة لهيئة الاوراق المالية فيما يخص التطور التنظيمي الشامل لسوق راس المال الاسلامي والحفاظ على النقاط الجوهرية للتحكيم في كل القضايا التي تتعلق بالتعاليم الاسلامية والشرعية في سوق راس المال والشرعية.
- سوق البورصة الماليزي: وهو اول سوق لتبادل العملات وصرف الاوراق المالية. وقد انشء عام 1960، ويعتبر الخط التنظيمي ومحرك سوق التبادلات والاوراق المالية. وتعمل هذه السوق وفق الشريعة الاسلامية، وهي تعتبر ايضا منصة عالمية لتجارة المنتجات الاسلامية، والمستثمرون الذين يودون التعامل بغير العملة الماليزية. (Khir et al, 2008: 295-298).

### ثالثا: الحوكمة الخارجية

حرصت الحكومة الماليزية على الالتزام بتطبيق نظام الحوكمة الرشيدة لجهازها المالي وحاولت بذلك مراعاة كل ما يمكن عمله لضمان ذلك، وعليه فقد قررت ان تجرى حوكمة العمليات المصرفية الاسلامية ضمن المعايير الدولية ويكون الاذعان لهذه المعايير بعد اقرارها وطنيا، بالاضافة الى رغبتها في تعزيز صورة النظام المالي الاسلامي المعروف عالميا بتطبيق افضل المعايير والتطبيقات الرشيدة والاخلاقية، وعملت على تنفيذ ذلك من خلال:

- مجلس المعايير المحاسبية الماليزي: انشئ هذا مجلس *The Malaysian Accounting Standard Board* عام 1997 ويتمتع بصلاحيات مستقلة لتطوير التقارير المحاسبية واصدار المعايير المتلائمة مع المعايير المحاسبية والتدقيقية العالمية من خلال:

### - المعايير المحاسبية الدولية *Internationa Accounting Standards*

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسة المالية الإسلامية *The Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institution*

- وكالة التصنيف الماليزية : تأسست هذه الوكالة *Rating Agency Malaysia* عام 1990 لتعزيز الشفافية و غرس الثقة، ولتطبيق التصنيف الالزامي من قبل البنك المركزي الماليزي لسندات الشركات الالزامي من قبل البنك المركزي. وكذلك يجري التصنيف للسندات الاسلامية للتأكد من مستوى الامان الزمني لدفع الالتزامات المالية في اطار الوسائل الاسلامية.

- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية: يعتبر مجلس *The General Council for Islamic Banks and financial Institutions* مؤسسة عالمية غير هادفة للربح التي تمثل الخدمات والمؤسسات والبنوك الاسلامية على المستوى العالمي. ويسعى المجلس الى نشر مفاهيم الشريعة الاسلامية من اجل تحيين صناعة التمويل الاسلامي. بالاضافة تعزيز التعاون بين الاعضاء وتداول المعلومات بين المؤسسات المالية الاسلامية.

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية : تأسس مجلس *Islamic Financial Services Board* عام 2002 في كوالا لامبور لغرض المساهمة في تطوير المعايير الدولية لوكلاء التشريع ، بالإضافة الى تعزيز على صحة واستقرار نظام المالية الاسلامي (Khir et al, 2008:301-303)

## المحور السادس: الاستنتاجات والتوصيات

### اولا: الاستنتاجات

من خلال المحاور الانفة الذكر يمكن استخلاص النتائج الاتية:

- تسعى ماليزيا من خلال جهودها الرامية الى تعزيز الحوكمة في نظامها المالي الى اثبات مصداقيته وزيادة قوة النظام المالي الاسلامي واستقراره.
- ان تطبيق معايير الحوكمة في النظام المالي الاسلامي اثبت قدرة النظام على التطور والاندماج في السوق المالية العالمية.
- استفادت ماليزيا نتيجة نظام الحوكمة الذي تطبقه الى خروجها من ازميتين عالميتين متتاليتين، تخرج بدروس تستفاد منها في تحسين مستوى اداء منظماتها، وان تطور اجراءات وقائية لمنظومتها المالية والاقتصادية.
- ان اتساع وتباين وحدائث مفهوم حوكمة الشركات قد ادى الى جذب اهتمام اطراف بحثية ومؤسسية لسبر اغواره وتطبيقه في مجالات جديدة لما يحققه من فوائد عملية.
- بالرغم من امكانية تطبيق مبادئ ومفاهيم الحوكمة على مختلف القطاعات الا ان اهمية تطبيقه اخذت تتزايد في المؤسسات المالية والمصرفية باعتبار ان هذا القطاع يمثل العصب الحيوي لاقتصاد الدول.
- لقد استدلت الى ان الاسباب الحقيقية لحدوث الازمات المالية والاقتصادية والتي اخذت تحتاح الكثير من الدول والانظمة الاقتصادية، مما دعاها الى تجريب واثبات ان تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية قد انقذ مؤسساتها المالية.
- ان ما يميز مبادئ الشريعة الاسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الماليزية لا تجيز الكثير من التعاملات الجارية في الدول الغربية والتي كانت تعد السبب الاساسي لحدوث الازمة.
- وضعت ماليزيا انظمة صارمة ومدروسة لحوكمة اداءها المؤسسي والاقليمي وبخط متكامل لكافة مؤسساتها المالية.
- استحدثت الحكومة الماليزية وحدثت الكثير من قوانينها المالية والاقتصادية وذلك بعد الازمة المالية السابقة، والتي زودتها بعناصر القوة لمواجهة الازمة الراهنة.

## ثانياً : التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة امكن التوصل الى بعض التوصيات:

- حث دول العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص على الاستفادة من التجربة الماليزية في تطبيق معايير الحوكمة بكافة اشكالها والتركيز على المعايير التشريعية لانقاذها من ازماتها الاقتصادية.
- الاستعانة بالجهات الماليزية المتخصصة في تحديد اسباب الازمات التي تواجهها الدول والاطلاع على كيفية تطبيق الحوكمة الاسلامية على وجه الخصوص للخروج من ازماتها.
- ضرورة اضافة التجربة الماليزية في هذا المجال الى مناهج الفصول الدراسية المتعلقة بالمالية المصرفية وفي كل الدول العربية على وجه الخصوص.

## المصادر

1. ابو غزالة، محمد (2008) "السياسة الداخلية الماليزية: عوامل التطور والنجاح" مجلة علوم انسانية، السنة الخامسة: العدد 36.
2. جون، سوليفان (2009) البوصلة الأخلاقية للشركات - أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وأداب المهنة، وحوكمة الشركات، تقديم جورج كيل، *International Finance Corporation*
3. الشحادة، عبد الرزاق والبرغوثي، سمير ابراهيم، (2009) ركائز الحوكمة ودورها في ضبط ادارة الارباح في البيئة المصرفية في ظل الازمة المالية العالميتين ورقة مقدمة الى الملتقى العلمي حول الازمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالميتين جامعة سطيف، الجزائر.
4. الخالدي، حمد عبد الحسين راضي (2008) " (تأثير الاليات الداخلية للحاكمية في الاداء والمخاطرة المصرفية لعينة من المصارف الاهلية العراقية - دراسة تحليلية للمدة 1992 - 2005" اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد، كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في ادارة الاعمال، غير منشورة.
5. زيتي أختار عزيز (2008) "أزمة الائتمان العالمية وتأثيرها على المصارف الماليزية" مقابلة مع محافظة البنك المركزي الماليزي، اجراه ياب ينغ كيون و جودي سينغ.
6. السعدني، مصطفى (2008) " الإسلام وتجربة التنمية في ماليزيا"  
<http://www.maganin.com/takeed/articlesview.asp?key=223>
7. الصاوي، عبد الحافظ (2008) "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية" مجلة الوعي الاسلامي العدد 451، السنة 3، دولة الكويت.
8. العامري، محمد علي ابراهيم (2007) " طبيعة الازمة المالية في ظل التجربة الاسيوية" جريدة الصباح، أفاق استراتيجة.
9. كاترين ل، كوشنا هلبلينج وجون سوليفان 2004، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرس حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والانتقالية.
10. مركز المشاريع الدولية الخاصة CIPE، (2004)، نصائح ارشادية لتحقيق الاصلاح
11. المهاني، محمد خالد (2007) " حوكمة الشركات وأهميتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية" محاضرة مقدمة ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، سوريا.
12. مخيمر، احمد (2009) " تفاعلات مالية ماليزية لصالح الاقتصاد الإسلامي" محاضرة القاها رئيس الوزراء عبدالله بدوي بمناسبة مرور 50 عام على تأسيس البنك المركزي الماليزي.  
<http://www.fiqhforum.com/save/artsave.aspx?cid=2&acid=451&aid=7226>
13. نوردين، محمد خالد (2009) " النظام المالي الإسلامي حالياً عنصر قابل للتطور والتقدم" المؤتمر الدولي حول الاقتصاد العالمي في، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية، سلانغور، ماليزيا، برنامجا
14. Dictionary Business  
<http://www.businessdictionary.com/definition/governance.html>
15. Khir, K, Gupta, L. and Shanmugan, B., 2008, *Islamic Banking – A practical Perspective*, Person, longman.
16. Malaysian Investment Development Authority, 2012. <http://www.mida.gov.my>
17. Memiyanty Abdul Rahim, Mohd Sirajuddin Siswadi Putera Mohamed Shith and Muhamad Rahimi Osman (2012) *Attributes Of Sound Shariah Corporate Governance Criteria From 3<sup>rd</sup> International Conference On Business And Economic Research*.
18. Parker, M. (2009) "Islamic Promote Shariah Compliance in Islamic Banking" Arab News, Islamic Awaking.com
19. Sullivan.J. and Shkolnikov, (2006) *Business Ethics: The Essential Component of Corporate Governance, Business Ethics: The Essential Component of Corporate Governance, CIPE*